

تزايد الضغوط على المغرب لإصلاح سوق العمل

لا تنمية للإنتاجية دون القضاء على الاقتصاد الموازي

يشكل إصلاح سوق العمل تحديا للمغرب حيث تسعى الحكومة لزيادة فرص العمل لردم الفجوة الاجتماعية لاسيما في ظل النمو الديموغرافي، وذلك تزامنا مع تزايد الضغوط لتسريع الإصلاحات ووضع حد للاقتصاد الموازي الذي يعيق الإنتاجية ويقوض القاعدة الضريبية.

محمد ماموني العلوي

وأضاف التقرير أنه من الضروري تحليل البيانات على مستوى الشركة وبيانات الرواتب على مستوى الشركة والأفراد، والاستلها من الخبرة الدولية في مكافحة السمة غير المنظمة. وتمثل نسبة 54 في المئة من حصة الاقتصاد الموازي بقطاع النسيج والألبسة وحوالي 32 في المئة (نقل البضائع عبر الطرق) ونحو 31 في المئة (البناء والأشغال العمومية) و26 في المئة (الصناعة الغذائية والتبغ)، باستثناء القطاع الأولي الزراعة.



جيكسو هينتشل
مخول الشباب يؤثر على رفاهية الأفراد وأسره ويعيق التنمية

وأكد جيكسو هينتشل مدير عمليات البنك الدولي للمغرب العربي أن "الخصول يستحق اهتماما خاصا، إذ أن هذا الوضع يؤثر على رفاهية الأفراد وأسره ويعيق التنمية الاقتصادية للبلاد".

ولفت هينتشل إلى أن المستوى العالي من الخصول بين الشباب أمر مقلق بشكل خاص بالنظر إلى الأهمية التي يمكن أن تعطيها الخبرات المهنية الأولى في البحث عن وظيفة، وحتى بالنسبة إلى البلد. ولهذا السبب شدد الطيب غازي الخبير الاقتصادي بمركز السياسات من أجل الجنوب الجديد على أهمية برامج إنعاش العمل في التاهيل وإعادة التوجيه المهني للشباب والفئة النشيطة، بالنظر إلى كونها يمكن أن اكتساب الكفاءة لتحقيق الإماج الذاتي المطلوب حاليا، خاصة في سياق تراجع أداء المقاولات وندرة فرص الشغل.

وأوضح غازي أن هذين المعطين من شأنهما تعزيز تكيف الشغلين وحركيتهم في سياق إعادة الهيكلة، بالإضافة إلى ضرورتها لاستدامة نظم المرونة وعقد برنامج يهدف إلى دعم الشركات والحفاظ على فرص العمل، أمام استمرار تضرر قطاعات شديدة الحساسية بفعل جائحة كورونا، و لاسيما قطاع السياحة. وقدرت دراسة نشرها بنك المغرب وزن الاقتصاد غير المهيكل بالملكية بحوالي 30 في المئة من الناتج الداخلي الخام، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة منذ سنوات، من قبيل تخفيف العبء الضريبي

وكما تم وضع ميثاق الإنعاش الاقتصادي والشغل الذي يحظن بانخراط الجهاز التنفيذي وأرباب العمل والبنوك، وعقد برنامج يهدف إلى دعم الشركات والحفاظ على فرص العمل، أمام استمرار تضرر قطاعات شديدة الحساسية بفعل جائحة كورونا، و لاسيما قطاع السياحة. وقدرت دراسة نشرها بنك المغرب وزن الاقتصاد غير المهيكل بالملكية بحوالي 30 في المئة من الناتج الداخلي الخام، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة منذ سنوات، من قبيل تخفيف العبء الضريبي

فرنسا ترفع مساهمتها

في إير فرانس لإنقاذها من الانهيار

متينة وخطوط أفتانمية بقيمة 8.8 مليار يورو في 28 فبراير 2021". وكانت منظمة السياحة العالمية قد أعلنت مؤخرا، أن عام 2020 كان "الأسوأ في تاريخ السياحة" حيث خسر قطاع

السياحة العالمي 1.3 تريليون دولار جراء القيود والإجراءات الاحترازية التي اتخذتها حكومات الدول لوقف انتقال الجائحة. والخسائر التي قدرتها وكالة الأمم المتحدة المكلفة بالسياحة بأنها كانت أكبر بحوالي 11 مرة من تلك المسجلة خلال الأزمة الاقتصادية العالمية في عام 2009 أكدها التقرير السنوي الأخير الذي أصدرته منظمة السياحة العالمية. وجاء فيه أن تأثير فايروس كورونا كان بالغا على معدل التدفقات السياحية وقفزت بخسائر النشاط العالمي إلى مستويات تجاوزت الخسائر التي تكبدتها في أعين الأزمات خلال العقود الماضية بدءا من الآثار الاقتصادية للحروب العالمية ونهاية بائزمة عام 2009.

ورصد تقرير منظمة السياحة العالمية الذي نشرته على موقعها الرسمي انخفاضاً في أعداد السائحين على مستوى العالم بنسبة 74 في المئة عن العام السابق حيث استقبلت الوجهات في جميع أنحاء العالم عددا أقل من الوافدين الدوليين. وخسرت الوجهات السياحية مليار شخص في عام 2020 مقارنة بالعام السابق بسبب الانخفاض غير المسبوق في الطلب والقيود المفروضة على السفر على نطاق واسع، إضافة إلى تعرض ما بين 100 و120 مليون وظيفة سياحية مباشرة للخطر.

وسيسمح للدولة الفرنسية رفع مساهمتها في رأسمال "إير فرانس" إلى "نسبة نقل عن 30 في المئة بقليل" في مقابل 14.3 في المئة راهنا على ما أوضح الوزير الفرنسي. وقالت المفوضية الأوروبية إن شركة "كاي.آل.أم" الشركة الهولندية في إطار تحالف "إير فرانس - كاي.آل.أم" لن تستفيد من هذه المساعدة. وأعلن هذا التحالف الثلاثاء أنه يتوقع خسارة تشغيلية قدرها 1.3 مليار يورو في الربع الأول من العام 2021 بسبب كورونا.

وقال مديره العام بنجامن سميت إن المساعدة الرسمية ستمنح "استقرارا أكبر للمضي قدما عندما يبدأ الانتعاش". وتؤكد الشركة أنها كانت لديها "سيولة

باريس - وافقت المفوضية الأوروبية الثلاثاء على مشروع للحكومة الفرنسية بمنح دعم مالي قد يصل إلى أربعة مليارات يورو إلى شركة "إير فرانس" للطيران لإعادة رسملة الشركة التي تكبدت خسائر جراء كورونا وانهيار عدد المسافرين. وقالت المفوضية الأوروبية المكلفة بشؤون المنافسة مارغريت فيتساغر إن "إير فرانس" تعهدت في مقابل هذه المساعدة "بالتحلي عن مواعيد طيران (محمولة لها) في مطار أورلي المكتظ في باريس حيث تملك قوة كبيرة في السوق. وتعطي هذه التدابير الشركات المنافسة إمكان توسيع نشاطاتها في هذا المطار". وأعلن وزير الاقتصاد الفرنسي برونو لومير أن الشركة ستختلج في 18 موعدا إلى شركات أخرى.



دعم حكومي سخى



التألم مع واقع جديد في الطاقة

شركات التكرير الهندية تخفض مشتريات النفط السعودي

ورقة ضغط على تخفيضات الإنتاج وصعود أسعار الخام

كما أنها خلقت فرصا أيضا لسد الفجوة من جانب شركات في الأمريكتين وأفريقيا وروسيا.

ويرى محللون أنه إذا نجحت الهند فسوف تكون قدوة لبقية الدول، إذ أنه في الوقت الذي يرى فيه المشترون المزيد من الخيارات بأسعار في المتناول وتصبح الطاقة المتجددة أكثر شيوعا، فإن نفوذ المنتجين الكبار مثل السعودية قد يعثره الضعف مما يغير الأوضاع الجيوسياسية ومسارات التجارة.

وزاد الطلب على النفط في الهند بـ25 في المئة في الأعوام السبعة الماضية، وهو ما يتجاوز طلب بقية المشتريين الكبار. وتخطى البلد اليابان كثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم.

وخفضت الهند بالفعل اعتمادها على الشرق الأوسط من أكثر من 64 في المئة من الواردات في 2016 إلى أقل من 60 في المئة في 2019.

لكن هذا الوضع تغير في 2020 عندما قوضت جائحة كوفيد - 19 الطلب على العقود وأجبرت شركات التكرير الهندية على الالتزام بمشتريات نفط من الشرق الأوسط بموجب عقود محددة المدة واستبعاد المشتريات الفورية.

ومنذ بدء الخلاف مع السعودية عقد برادان اجتماعات مع وزير الدولة الإماراتي والرئيس التنفيذي لشركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) سلطان أحمد الجابر ووزيرة الطاقة الأميركية جنيفر غران هولم لتعزيز شراكات الطاقة. وقال برادان في الأونة الأخيرة إن البلدان الأفريقية قد تلعب دورا محوريا في تنويع أسواق النفط في الهند. ويتطلع البلد إلى توقيع اتفاق توريد نفط طويل الأمد مع غيانا، فضلا عن دراسة خيارات لزيادة الواردات من روسيا، حسب ما ذكره مصدر في وزارة النفط.

وقال مصدر منفصل في الحكومة الهندية إن الحكومة تتوقع تخفيف العقوبات المفروضة على إيران في الأشهر الثلاثة أو الأربعة المقبلة، مما يوفر بديلا محتملا أرخص ثمنا من النفط السعودي. والسعودية رابع أكبر شريك تجاري للهند، وتستورد منها المنتجات والأغذية. وتدرس أرامكو شراء حصة 20 في المئة من أنشطة النفط والكيميائيات التابعة لريلاينس إنديستريز. كما أنها جزء من مشروع مشترك لبناء مصفاة بطاقة 1.2 مليون برميل يوميا في الهند.

لكن أميتيندو باليت الباحث لدى الجامعة الوطنية في سنغافورة قال إنه سيكون من الصعب على السعودية العثور على مشتر بديل مستقر إذا واصلت الهند خفض المشتريات لفترة طويلة.

وقال باليت "هذه العلاقة الثنائية لا يجب أن تتأثر بسبب أي قرارات تخص سلعة أولية واحدة. لكن في ظل الفائض العالمي يكون لدى المشتريين في السوق قدر كبير من قوة التفاوض والمصادر".

بدأت الهند تتفقد تهدياتها السابقة للسعودية مع بدء شركات التكرير المحلية تعميق تخفيضات مشترياتها من النفط السعودي لشهر مايو المقبل، في مؤشر على تصاعد التوتر بين الطرفين حيث تحاول نيودلهي مواجهة ضغوط ارتفاع أسعار النفط وخفض الإنتاج بما لا يلائم حاجيات الطلب ويتصدى لتأثيرات الوباء على اقتصادها.

وتفعلت أرامكو السعودية يوم الأحد سعر البيع الرسمي لشحناتها من الخام إلى آسيا بينما خفضت سعر الشحنات إلى الأسواق الأوروبية والأمريكية. وقال أحد المصادر الثلاثة "نحن فوجئنا عندما أعلنوا عن تخفيضات للأسواق الأخرى بينما أعلنوا عن زيادة سعر البيع الرسمي لآسيا".

واقترحت الهند على شركات التكرير البحث عن مصادر طاقة بديلة للنفط الخليجي، وهو مصدرها الرئيسي للخام.

وتصاعد التوتر بين نيودلهي والرياض بعد أن نصح الأمير عبدالعزيز الشهر الماضي الهند بأن تستخدم مخزوناتهما من الخام التي اشتريتها بتكلفة رخيصة أثناء هبوط الأسعار في 2020. ووصف برادان رد الوزير السعودي بأنه "غير دبلوماسي".

36 في المئة نسبة انخفاض مشتريات شركات التكرير الهندية من النفط السعودي في مايو المقبل

ولتهدة الخلاف قال الأمير عبدالعزيز الأسبوع الماضي إن أرامكو أبقى على مستويات معتادة لإمدادات النفط لشهر أبريل إلى شركات التكرير الهندية بينما خفضت الأحجام إلى مشترين آخرين، وسلم بأن القيود الإنتاجية الطوعية وضعت "أرامكو في شركتها".

وقال أيضا إن السعودية ستخفف تدريجيا تخفيضاتها الطوعية على مراحل بحلول يوليو. ومن ناحية أخرى بدأت شركات التكرير الهندية المملوكة للدولة تنويع مشترياتها من النفط لتشمل خامات من البرازيل وغيانا والنرويج.

وقال المتحدث باسم وزارة الخارجية الهندية أريندام باجتيشي الأسبوع الماضي "تعتقد دوما أن إمدادات الخام يجب أن تحدها السوق لا أن تُدار بشكل مصطنع". وأضاف أنه بالرغم من أن أوبك أعلنت عن تخفيف طفيف لتخفيضات إنتاج النفط إلا أنها ما زالت أقل كثيرا من توقعات الهند.

وتكررت تقارير وبيانات في وقت سابق أن تخفيضات أوبك + خلقت حالة من الضبابية وصعبت على شركات التكرير التخطيط للمشتريات ومخاطر السعر.

نيودلهي - انطلقت شركات التكرير الهندية في خفض اعتمادها على النفط السعودي بعد صعود أسعار النفط إلى مستويات أعلى مما لا يناسب حاجة السوق الهندية، ما دفع إلى توجيه الشركات للبحث عن مصادر بديلة للطاقة وتنويع مشترياتها من البرازيل وغيانا والنرويج.

واقترحت الهند على شركات التكرير البحث عن مصادر طاقة بديلة للنفط الخليجي، وهو مصدرها الرئيسي للخام.

وتصاعد التوتر بين نيودلهي والرياض حتى بعد أن دعمت المملكة فكرة زيادة الإنتاج من أوبك ومنتجين متحالفتين مع المنظمة الأسبوع الماضي. واحتقت علاقات الطاقة بين الهند، ثالث أكبر مستورد ومستهلك للنفط في العالم، والسعودية مع صعود أسعار النفط العالمية.

وتلقى نيودلهي باللوم على تخفيضات في الإنتاج من السعودية ومنتجين آخرين للنفط في دفع أسعار الخام إلى الصعود بينما يحاول اقتصادها التعافي من جائحة كوفيد - 19.

وقالت المصادر إن شركات التكرير الهندية المملوكة للدولة قدمت طلبات لشراء 9.5 مليون برميل من النفط السعودي في مايو، مقارنة مع المستوى المحطط سابقا والبالغ 10.8 مليون برميل.

وتشتري شركات التكرير، مؤسسة النفط الهندية وبهارات بترولويوم وهندوستان بترولويوم ومنجاول للتكرير والبتروكيماويات، في العادة 14.8 مليون برميل من النفط السعودي شهريا. وأضافت المصادر الثلاثة أن قرار خفض المشتريات اتخذ يوم الاثنين في غضون يومين من محادثة هاتفية بين وزير النفط الهندي دارمندرا برادان ونظيره السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان.

ولم يكشف عن محتويات المحادثة بين الوزيرين. ولم ترد الشركات الهندية على طلبات من رويترز للتعليق. وامتعت أرامكو السعودية عن التعليق. واتفقت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاؤها، في ما يعرف بمجموعة أوبك+، يوم الخميس على تخفيف تدريجي لتخفيضات إنتاج النفط بدءا من مايو بعد أن دعت الإدارة الأميركية الجديدة السعودية، الزعيم الفعلي لأوبك، إلى الإبقاء على أسعار الطاقة في مقدور المستهلكين.